IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام: الخمسون سنة الأولى
1957–2007

مجلس المحافظين

GOV/2007/58
Date: 15 November 2007

Restricted Distribution
Arabic
Original: English

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند الفرعي ٣(ج) من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GOV/2007/60/Rev.1)

تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قراري مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و١٧٤٧ (٢٠٠٧)، في جمهورية إيران الإسلامية

تقرير من المدير العام

١- في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧ قدم المدير العام إلى مجلس المحافظين تقريراً عن تنفيذ اتّفاق الضمانات، المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قراري مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) في جمهوريّة إيران الإسلاميّة (إيران) (الوثيقة GOV/2007/48 وتصويبها Corr.1). ويغطي التقرير الحالي التطورات ذات الصلة التي طرأت منذ ذلك التاريخ.

ألف- تنفيذ خطة العمل بشأن القضايا العالقة

٢- في ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٧ توصلت إيران والأمانة إلى تفاهمات بشأن خطة عمل ترمي إلى حسم القضايا العالقة المتصلة بتنفيذ الضمانات (ملحق الوثيقة GOV/2007/48). ومنذ التقرير السابق أحرز التقدم المبين أدناه في تنفيذ خطة العمل.

ألف-١- الطاردات المركزية طراز P-1 و P-2

٣- يرد فيما يلي سرد لتسلسل الأحداث الزمني منذ التقرير السابق:

- في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧ قدمت الوكالة إلى إيران، كتابة، الأسئلة العالقة المتصلة ببرنامج إثراء اليورانيوم بواسطة الطاردات المركزية طراز P-1 و P-2؛
- في ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ عقد اجتماع في طهران بين الوكالة ومسؤولين إيرانيين من أجل توضيح الأسئلة المقدمة إلى إيران؛

- في الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عقد اجتماع آخر في طهران بين الوكالة والسلطات الإيرانية قدمت خلاله إيران إجابات شفوية على الأسئلة وطالبت الوكالة خلاله بمزيد من الإيضاحات والإسهابات؛

- في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تلقت الوكالة إجابات أولية مكتوبة على الأسئلة؛

- في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ قام فريق تقني تابع للوكالة بزيارة إلى طهران حتى يستعرض الإجابات والوثائق الداعمة استعراضاً تفصيلياً وحتى يجري مقابلات شخصية مع مسؤولين شاركوا في برنامج إثراء اليورانيوم بواسطة الطاردات المركزية طراز P-1 و P-2؛

- في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ واصلت الوكالة مناقشاتها مع السلطات الإيرانية بشأن برنامج الإثراء بالطرد المركزي. وقدمت إيران وثائق داعمة إضافية وإسهابات مكتوبة؛ وأجرت الوكالة مناقشات مع مسؤولين إيرانيين شاركوا في أنشطة نووية في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي؛

- في ٥ و١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ قدمت إيران إلى الوكالة، كتابة، ردها على تساؤلات الوكالة بشأن برنامج إثراء اليورانيوم بواسطة الطاردات المركزية طراز P-1 و P-2.

ألف١-١- اقتناء مرافق وتكنولوجيا دورة الوقود ١٩٧٢-١٩٩٥

٤- بناء على قول إيران فإن هيئة الطاقة الذرية الإيرانية أبرمت في سنواتها الباكرة عدداً من العقود مع كيانات تنتمي إلى ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية من أجل تمكينها من اقتناء القوى النووية وطائفة واسعة من خدمات دورة الوقود النووي المتعلقة بتلك القوى. إلا أن تلك العقود، التي تبلغ قيمتها الإجمالية نحو ١٠ بلايين دولار، لم تستوف بعد ثورة ١٩٧٩. وأوضحت إيران أن أحد العقود الموقعة في عام ١٩٧٦ كان يخص تطوير محطة تجريبية للإثراء بواسطة الليزر[١]. وقال مسؤولون إيرانيون كبار إن إيران بدأت في منتصف ثمانينات القرن الماضي في العمل مع بلدان كثيرة من أجل إنعاش برنامجها النووي بغية تلبية احتياجات الدولة المتنامية من الطاقة. وعلى سبيل الاستفادة من الاستثمارات التي سبق إنفاقها قالت إيران إن جهودها انصبت في البداية على استكمال محطة بوشهر للقوى النووية؛ حيث تعاملت مع كيانات تنتمي إلى عدة دول، منها الأرجنتين وأسبانيا وألمانيا وفرنسا، لكن دون نجاح. وفي ذلك الوقت شرعت إيران أيضاً في بذل جهود ترمي إلى اقتناء مفاعلات بحثية من الاتحاد السوفياتي السابق والأرجنتين والصين والهند، لكن دون نجاح أيضاً.

٥- وعلى التوازي مع الأنشطة المتعلقة بمحطات القوى النووية شرعت إيران في تشييد بنية أساسية داعمة عن طريق إقامة مراكز للتكنولوجيا النووية في أصفهان وكاراج. إلا أن إيران لم تستطع، فيما عدا تكنولوجيا

---

١ بالإضافة إلى عقد عام ١٩٧٦ بشأن المحطة التجريبية للإثراء بواسطة الليزر، المبرم مع شركة أمريكية، أفادت إيران بإبرام العقود التالية المتعلقة بالإثراء بالليزر (الفقرة ٣٠ من مرفق الوثيقة GOV/2004/60):
- ١٩٧٥ - عقد يخص إنشاء مختبر لدراسة السلوك الطيفي لمعدن اليورانيوم (ألمانيا)؛
- ١٩٩١ - عقد لإنشاء مختبر لطيف الليزر ومختبر فصل شامل (الصين)؛
- ١٩٩٨ - عقد للحصول على معلومات تتعلق بالإثراء بالليزر، ولتوريد معدات ذات صلة (الاتحاد الروسي).

تحويل اليورانيوم التي اقتنتها من كيان في الصين، أن تقتني من الخارج مرافق أو تكنولوجيا دورة وقود نووي أخرى. ونتيجة لذلك، وبناء على قول إيران، اتخذ في منتصف ثمانينات القرن الماضي قرار باقتناء تكنولوجيا إثراء اليورانيوم من السوق السوداء.

٦- ومن أجل تقييم المعلومات التفصيلية التي قدمتها إيران أجرت الوكالة مناقشات مع مسؤولين إيرانيين حاليين وسابقين كبار. كما فحصت الوكالة الوثائق الداعمة، بما فيها التشريعات الإيرانية، والعقود المبرمة مع شركات أجنبية، والاتفاقات المعقودة مع دول أخرى، ومسوحات المواقع النووية.

٧- ونظراً لطول تاريخ هذا البرنامج وشدة تعقده ونظراً للطابع المزدوج لتكنولوجيا الإثراء، فإن الوكالة ليست في وضع يؤهلها، استناداً إلى المعلومات المتاحة لها في الوقت الراهن، لأن تستخلص استنتاجات بشأن الطابع الأصلي المضمر لأجزاء من هذا البرنامج. وقد يتسنى إلقاء مزيد من الضوء على هذه المسألة عندما يتم تناول جوانب أخرى من خطة العمل وعندما تكون الوكالة قادرة على التحقق من مدى اكتمال إعلانات إيران.

ألف-١-٢- اقتناء تكنولوجيا الطاردات المركزية طراز P-1

العرض المقدم في عام ١٩٨٧

٨- كما أفيد مجلس المحافظين من قبل (الفقرتان ١٤ و ١٥ من الوثيقة GOV/2005/67)، فقد أطلعت إيران الوكالة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ على نسخة من وثيقة خطية تقع في صفحة واحدة تتضمن عرضاً بشأن مكونات ومعدات معينة قيل إن وسيطاً أجنبياً قدمه إلى إيران في عام ١٩٨٧. وذكرت إيران في عام ٢٠٠٥ أن هذه الوثيقة هي الدليل الوثائقي الوحيد المتبقي ذو الصلة بنطاق ومضمون عرض عام ١٩٨٧. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تم تزويد الوكالة بنسخة من تلك الوثيقة. وصحيح أن بعض جوانب الوثيقة تشير إلى تاريخها يعود إلى عام ١٩٨٧؛ إلا أنه لم يتم بعد تحديد هوية مُنشِئ الوثيقة.

٩- وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ زودت إيران الوكالة بسرد زمني مستوفى للاجتماعات التي عقدت بين إيران وشبكة الإمداد يغطي الفترة من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٨٧. وتزعم إيران أن كل ما وردته الشبكة اقتصر على بعض مكونات طاردتين مركزيتين مفككتين علاوة على رسومات ومواصفات داعمة، وذلك في عام ١٩٨٧. وأكدت إيران من جديد أنها لم تحصل من الشبكة على تكنولوجيا أو معدات سبك وإعادة تحويل اليورانيوم؛ وأنها لم تطلب الحصول على الوثيقة التي تقع في ١٥ صفحة وتشرح إجراءات اختزال سادس فلوريد اليورانيوم إلى معدن اليورانيوم وسبكه في أشكال نصف كروية (الفقرة ٦ من الوثيقة GOV/2005/87). وهذه النقاط يتناولها القسم ألف – ٣ أدناه.

١٠- وبناءً على قول إيران فإن قرار اقتناء تكنولوجيا الطرد المركزي هو قرار أتخذه رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية وأيده فيه رئيس وزراء إيران. ورداً على استفسارات الوكالة بشأن احتمال وجود وثائق إضافية ذات صلة بالعرض المقدم في عام ١٩٨٧ تم تزويد الوكالة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بنسخة من مكاتبة سرية وجهها رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية إلى رئيس الوزراء، بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٧، وحملت النسخة أيضاً رد رئيس الوزراء بتاريخ ٥ آذار/مارس ١٩٨٧. وأوضح رئيس الهيئة في مكاتبته أن الأنشطة ينبغي "أن تعامَل بسرية تامة". ورداً على استفسار الوكالة عما إذا كان للبرنامج أي بعد عسكري ذكرت إيران أنه ما من مؤسسة أخرى غير هيئة الطاقة الذرية الإيرانية وحدها تشارك في عملية اتخاذ القرارات أو في تنفيذ برنامج الإثراء بالطرد المركزي.

١١- واستناداً إلى مقابلات شخصية أجريت مع من تيسر من مسؤولين إيرانيين وأعضاء في شبكة الإمداد، وإلى وثائق محدودة قدمتها إيران ومعلومات بشأن المشتريات تم جمعها من خلال استقصاءات مستقلة أجرتها الوكالة، خلصت الوكالة إلى أن أقوال إيران تتسق مع معلومات أخرى متاحة للوكالة بشأن اقتناء إيران تكنولوجيا الإثراء بواسطة الطاردات المركزية طراز P-1 في عام ١٩٨٧على النحو المعلن عنه.

البحوث التطويرية الباكرة

١٢- ذكرت إيران أنها لم تخصص سوى موارد مالية وبشرية (ثلاثة باحثين) محدودة لمشروع البحوث التطويرية المتعلقة بالطاردات طراز P-1 في مرحلته الأولى أي في الفترة ١٩٨٧- ١٩٩٣. وبناء على قول إيران فإن التركيز انصب على فهم سلوك الطاردات المركزية وتجميعها وعلى إنتاج مكوناتها محلياً. وذكرت إيران أيضاً أن تنفيذ الأعمال البحثية التطويرية اقتصر أثناء تلك الفترة على هيئة الطاقة الذرية الإيرانية وحدها، دون أي دعم من جانب الجامعات أو "مركز البحوث الفيزيائية". وبناء على قول إيران لم تكن هناك أي اتصالات بشبكة الإمداد أثناء تلك الفترة التماساً لدعمها في حل ما صادفته إيران من مشاكل تقنية.

١٣- إن أقوال إيران بشأن تلك المرحلة من الأعمال البحثية التطويرية ليست غير متسقة مع استنباطات الوكالة؛ وهي الاستنباطات التي تستند إلى مقابلات شخصية أجريت مع من تيسر من المسؤولين الإيرانيين وأعضاء شبكة الإمداد، وإلى وثائق داعمة قدمتها إيران ومعلومات عن المشتريات تم جمعها أثناء الاستقصاءات التي أجرتها الوكالة. إلا أنه ما زال يلزم بحث دور الجامعة التقنية التي عثر فيها على تلوث بجسيمات يورانيوم (انظر القسم ألف- ٢ أدناه).

العرض المقدم في عام ١٩٩٣ وما تلاه من بحوث تطويرية

١٤- كما سبق إبلاغ مجلس المحافظين (الفقرة ١٥ من الوثيقة GOV/2006/15)، هناك تفاوت بين أقوال كل من إيران وكبار أعضاء شبكة الإمداد بشأن الأحداث التي أفضت إلى العرض المقدّم في أواسط تسعينات القرن الماضي. وعلى امتداد الاجتماعات التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ زودت إيران الوكالة بتسلسل زمني مستوفى للأحداث التي وقعت في الفترة بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٩ ؛ مما أوضح تفاصيل معينة تتعلق بالاجتماعات والمشاركين وعمليات توريد معدات الطاردات المركزية طراز P-1 من جانب الشبكة أثناء تلك الفترة.

١٥- وقد ذكرت إيران مجدداً أنه في عام ١٩٩٣، اتصلت شبكة الإمداد، بمبادرة خاصة منها، بإحدى الشركات الإيرانية وعرضت عليها بيع تكنولوجيا الإثراء. وقد جرى إبلاغ هذا العرض إلى رئيس منظمة الميزانية والتخطيط الإيرانية الذي هو أيضاً عضو في مجلس الطاقة الذرية الإيراني. وفيما بعد تولت هيئة الطاقة الذرية الإيرانية أمر متابعة هذا العرض (الفقرة ١٦ من الوثيقة GOV/2005/67).

١٦- ولم تتمكن الوكالة، حتى الآن، من تأكيد أقوال إيران التي تفيد بأن شبكة الإمداد هي التي بادرت بتقديم عرض عام ١٩٩٣. وتتسق المعلومات التي وفرتها إيران بشأن عمليات التوريد والاجتماعات التقنية بعد عام ١٩٩٣ مع تلك التي حصلت عليها الوكالة خلال المقابلات الشخصية التي أجرتها مع بعض أعضاء الشبكة. فاستناداً إلى مقابلات شخصية أجريت مع مسؤولين ليبيين ومع أعضاء في شبكة الإمداد وإلى معلومات مستقاة من مصادر أخرى، خلصت الوكالة إلى أن الجماهيرية العربية الليبية هي التي قامت أصلاً بطلب غالبية

المفردات المتصلة بالعرض المقدّم عام ١٩٩٣ ولكن هذه المفردات سُلّمت في الواقع إلى إيران خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦.

١٧- وذكرت إيران أنها، في الفترة بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٩، كانت لا تزال تعاني من صعوبات في إنتاج مكوّنات الطاردات المركزية طراز P-1 وفي تصنيع طاردات مركزية طراز P-1 يعوّل عليها. وقالت إنها لم تخصص للمشروع حتى عام ١٩٩٧ سوى موارد بشرية محدودة؛ وإنها شرعت نحو عام ١٩٩٨ في إجراء دراسات نظرية وتجريبية إضافية في جامعة أمير خبير. إن أقوال إيران في هذا الصدد تدعمها الأسئلة التقنية التي طرحها موظفو هيئة الطاقة الذرية الإيرانية على الشبكة والمعلوماتُ المتاحة للوكالة بشأن المشتريات.

١٨- وذكرت إيران أنها اختبرت الطاردات المركزية طراز P-1 بنجاح في نهاية تسعينات القرن الماضي وأن قرار اتخذ بمواصلة أنشطة البحوث التطويرية على نطاق أوسع مع إنشاء محطة للإثراء في نهاية المطاف. ولتحقيق هذه الغاية، ذكرت إيران أنها درست مواقع في هشتگرد كرج وناتانز وأصفهان، قبل اتخاذ قرار بتشييد محطة الإثراء في ناتانز. وخلال تلك الفترة، جرى تكثيف أنشطة المشتريات كما تم الحصول من الخارج على معدات التفريغ، بالإضافة إلى مواد خام خاصة مثل فولاذ التقوية والألمنيوم العالي المتانة. وذكرت إيران أسماء الورش التي شاركت في إنتاج مكونات الطرد المركزي محلياً وأماكن تلك الورش وأنشطتها؛ علماً بأن معظمها مملوك لهيئات صناعية عسكرية (الفقرة ٣٧ من الوثيقة GOV/2004/11). وتتسق المعلومات التي قدمتها إيران بشأن توقيت هذه المشتريات والكميات المعنية مع استنباطات الوكالة.

ألف-١-٣- اقتناء تكنولوجيا الطاردات المركزية طراز P-2

١٩- ذكرت إيران أن شبكة الإمداد زوّدتها، خلال اجتماع عقد في دبي عام ١٩٩٦، بمجموعة كاملة من الرسوم العامة للطاردات المركزية طراز P-2، وذلك تعويضاً عن رداءة نوعية مكوّنات الطاردات المركزية طراز P-1 التي وفرتها لها الشبكة. وقد تم تأكيد صحة هذه الأقوال للوكالة خلال مقابلات شخصية أجريت مع أعضاء رئيسيين في الشبكة.

٢٠- وأكّدت إيران مجدداً أنها، على الرغم من حصولها على الرسوم في عام ١٩٩٦، لم تبدأ العمل بشأن الطاردات المركزية طراز P-2 سوى في عام ٢٠٠٢. ووفقاً لما أفاد به كبار مدراء هيئة الطاقة الذرية الإيرانية السابقين والحاليين، فإن إيران لم تكن تملك بعد القدرات التقنية والعلمية التي تمكنها من إتقان عملية تصنيع الطاردات المركزية أثناء تلك الفترة. ولا تتوافر لدى الوكالة معلومات موثوقة متصلة بالمشتريات تشير إلى اقتناء إيران فعلاً لطاردات مركزية طراز P-2 أو لمكوّناتها خلال تلك الفترة (ولم يتيسر تأكيد صحة مؤشر سابق بدا وكأنه يدعم هذا الأمر (الفقرة ١٨ من الوثيقة GOV/2006/15)).

٢١- وفي عام ٢٠٠٢، أبرمت هيئة الطاقة الذرية الإيرانية عقداً مع شركة خاصة لتصنيع طاردة مركزية طراز P-2 معدّلة (الفقرة ٤٥ من الوثيقة GOV/2004/11). وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، تلقت الوكالة نسخة من العقد الذي يتسق محتواه مع محتوى مقابلات شخصية سابقة أجريت مع مالك الشركة الذي لم يتيسر إجراء مقابلة شخصية معه في هذه المناسبة. وقد انتهى العقد في آذار/مارس ٢٠٠٣، إلا أن مالك الشركة ذكر أنه واصل العمل "بمبادرة خاصة منه" حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

٢٢- وقد ذكر مالك الشركة خلال مقابلات شخصية سابقة أنه تمكّن من الحصول على جميع المواد الخام والمفردات الثانوية، باستثناء المحامل والزيوت والمغنطيسات، من مصادر محلية، وتتسق هذه الأقوال مع

معلومات المشتريات المتاحة للوكالة حالياً. وذكر المالك أنه اقتنى ١٥٠ مغنطيساً بمواصفات تلائم الطراز P-2 وأنه حاول أن يشتري عشرات آلاف أخرى من هذه المغنطيسات لكن الموردين ألغوا أوامر الشراء هذه. وذكرت هيئة الطاقة الذرية الإيرانية أن مالك الشركة سعى، بعد انتهاء عقده مع الهيئة، إلى تأمين تزويد الهيئة بمغنطيسات إضافية، ولكن محاولاته تلك باءت بالفشل، وهذا ما يتسق مع المعلومات التي أتيحت للوكالة من خلال استقصاءاتها. وقد أقرت إيران بأنه تم تصنيع دَوَّارات مركبة تخص طاردات مركزية طراز P-2 في ورشة مقامة في موقع هيئة الصناعات الدفاعية (الفقرة ٢٢ من الوثيقة GOV/2004/34).

٢٣- واستناداً إلى الزيارات التي قام بها مفتشو الوكالة إلى الورشة الخاصة بالطاردة المركزية طراز P-2 في عام ٢٠٠٤، وما أجري من دراسة للعقد الخاص بمالك الشركة، والتقارير المرحلية، ودفاتر التسجيل، والمعلومات المُتاحة عن الاستفسارات الشرائية، خلصت الوكالة إلى أن أقوال إيران بشأن مضمون أنشطة البحوث التطويرية المعلنة الخاصة بالطاردة المركزية طراز P-2 تتسق مع استنباطات الوكالة. أما العيّنات البيئيّة التي أخذت من أماكن ومعدّات متصلة بالبحوث التطويرية المعلنة فإنها لم تشر إلى أن هناك مواد نووية استخدمت في تلك التجارب.

ألف-٢- مصدر التلوّث

٢٤- في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، تقدّمت الوكالة إلى إيران بأسئلة مكتوبة تتعلق بمصدر التلوّث بجسيمات اليورانيوم في الجامعة التقنية وطلبت إجراء معاينة للوثائق ذات الصلة والوصول إلى الأفراد ذوي الصلة، وكذلك معاينة المعدّات والأماكن ذات الصلة من أجل أخذ عيّنات. وتناولت الأسئلة، في جملة أمور، منشأ تلوّث المعدّات بجسيمات اليورانيوم (الفقرة ٢٤ من الوثيقة GOV/2006/53)، وطبيعة المعدّات، والاستخدام المتوخّى من المعدّات، وأسماء وأدوار الأفراد والكيانات المعنية (بما فيها مركز البحوث الفيزيائية). فوفقاً لخطة العمل ينبغي لإيران أن تقدّم إجابات بشأن تلك الأسئلة وبشأن طلب المعاينة والوصول إلى الأفراد، وذلك في الأسابيع القليلة المقبلة.

ألف-٣- وثيقة معدن اليورانيوم

٢٥- في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، تلقت الوكالة نسخة من الوثيقة التي تقع في ١٥ صفحة وتصف إجراءات اختزال سادس فلوريد اليورانيوم إلى معدن يورانيوم وسبكه في أشكال نصف كروية. وقد أكّدت إيران من جديد أن الوثيقة المذكورة كانت قد تسلّمتها ضمن وثائق خاصة بالطاردة المركزية طراز P-1 في عام ١٩٨٧. وقد قامت الوكالة بتقاسم محتويات هذه الوثيقة مع باكستان، التي يزعم أنها بلد المنشأ؛ وتسعى الوكالة الآن إلى الحصول على مزيد من المعلومات في هذا الصدد. وذكرت إيران أن مسألة وحدة إعادة التحويل بما يشمل معدّات السبك، المذكورة في العرض المقدّم في عام ١٩٨٧ الذي يقع في صفحة واحدة، لم تجر متابعتها مع شبكة الإمداد. وفيا عدا التجارب المتعلقة بتحويل رابع فلوريد اليورانيوم إلى معدن يورانيوم، التي جرت في مركز طهران للبحوث النووية (الفقرة ٢ من مرفق الوثيقة GOV/2004/60) لم تر الوكالة ما يشير إلى أي نشاط في إيران غرضه إعادة تحويل سادس فلوريد اليورانيوم وسبكه. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن إيران كانت قد أعلنت في استبيان المعلومات التصميمية المتعلق بمرفق تحويل اليورانيوم (الفقرة ٣ من المرفق ١ بالوثيقة GOV/2003/75) عن خط صغير في مرفق تحويل اليورانيوم خاص بتحويل سادس فلوريد اليورانيوم إلى معدن يورانيوم. وهذا الخط لم يجر بناؤه، حسب التحقّق الذي أجراه مفتشو الوكالة.

ألف-٤- البولونيوم-٢١٠

٢٦- في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، تقدّمت الوكالة بأسئلة مكتوبة إلى إيران تتعلق بأنشطة إيران المنطوية على استخدام البولونيوم وطلبت إجراء معاينة للوثائق ذات الصلة والوصول إلى الأفراد ذوي الصلة وكذلك إجراء معاينة للمعدّات ذات الصلة. وتناولت الأسئلة، في جملة أمور، نطاق وأهداف الدراسات المتعلقة بالبولونيوم-٢١٠ (الفقرة ٢٨ من الوثيقة GOV/2004/11)، وما إذا كانت قد جرت أية عمليات أو محاولات لاقتناء بيزموث من الخارج، وما إذا كانت قد أجريت في إيران أية دراسات نظرية أو بحثية تطويرية ذات صلة. فوفقاً لخطة العمل ينبغي لإيران أن تقدّم إجابات بشأن تلك الأسئلة وبشأن طلب المعاينة والوصول إلى الأفراد، وذلك في الأسابيع القليلة المقبلة.

ألف-٥- منجم "غشين"

٢٧- في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، تقدّمت الوكالة بأسئلة مكتوبة إلى إيران تتعلق بمنجم غشين وطلبت إجراء معاينة للوثائق ذات الصلة والوصول إلى الأفراد ذوي الصلة وكذلك إجراء معاينة للمعدّات ذات الصلة. وتناولت الأسئلة، في جملة أمور، ملكية منطقة التعدين وعملية المعالجة، والأسباب التي دعت إلى القيام بأنشطة في هذا المكان في حين كانت البنية الأساسية المناسبة لذلك مُتاحة في مكان آخر، والأسباب التي أدّت إلى توقّف أنشطة هيئة الطاقة الذرية الإيرانية في المنجم المذكور قرابة عام ١٩٩٣ (الفقرة ٢٦ من الوثيقة GOV/2005/67). فوفقاً لخطة العمل ينبغي لإيران أن تقدّم إجابات بشأن تلك الأسئلة وبشأن طلب المعاينة والوصول إلى الأفراد، وذلك في الأسابيع القليلة المقبلة.

ألف-٦- الدراسات المزعومة

٢٨- حثت الوكالة إيران على التبكير بتناول مسألة الدراسات المزعومة بشأن تحويل ثاني أكسيد اليورانيوم إلى رابع فلوريد اليورانيوم (مشروع الملح الأخضر)، والتجارب المتعلقة بمواد شديدة الانفجار وتصميم مركبة قذائف عائدة (الفقرتان ٣٨ و ٣٩ من الوثيقة GOV/2006/15). فوفقاً لخطة العمل ذات الصلة، ينبغي لإيران أن تتناول هذا الموضوع في الأسابيع القليلة المقبلة. وفي الوقت نفسه، فإن الوكالة عاكفة على وضع ترتيبات كي تتقاسم مع إيران وثائق متعلقة بالدراسات المزعومة قدّمتها أطراف أخرى.

ألف-٧- ملحق المرفق الخاص بمحطة إثراء الوقود المقامة في ناتانز

٢٩- في ١٧ و١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أجرى فريق تقني تابع للوكالة مناقشات مع السلطات الإيرانية تناولت تفاصيل مسودة لـ "ملحق المرفق" الخاص بمحطة إثراء اليورانيوم المقامة في ناتانز. وأفضى إجراء مزيد من المناقشات في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر إلى بدء نفاذ "ملحق المرفق" المذكور في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

باء- الأنشطة الراهنة المتعلقة بالإثراء

٣٠- في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، تحققت الوكالة من أن إيران قد انتهت من تركيب ثماني عشرة سلسلة تعاقبية مؤلفة من ١٦٤ آلة في محطة إثراء الوقود وأنه تم تلقيم سادس فلوريد اليورانيوم داخل السلاسل التعاقبية الثماني عشرة جميعها. ولم يتم تركيب أية أجهزة للطرد المركزي أو أنابيب توصيل لأجهزة الطرد

المركزي خارج نطاق السلاسل التعاقبية الثماني عشرة الأصلية. ويتواصل العمل لإقامة البنية الأساسية للتلقيم والسحب والنظم المساعِدة.

٣١- ومنذ شباط/فبراير ٢٠٠٧، لقمت إيران قرابة ١٢٤٠ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم داخل السلاسل التعاقبية الموجودة في محطة إثراء الوقود. وظل معدل التلقيم أقل من الكمية المتوقعة بالنسبة لمرفق مصمَّم على هذا النحو. وفي حين ذكرت إيران أنها بلغت مستويات إثراء باليورانيوم-٢٣٥ تصل إلى ٨ر٤ % في محطة إثراء الوقود، فإن أعلى مستوى إثراء باليورانيوم-٢٣٥ قيس حتى الآن في العينات البيئية التي أخذتها الوكالة من مكونات السلاسل التعاقبية والمعدات المتعلقة بها هو ٠ر٤%. وسيجرى حصر تفصيلي للمواد النووية خلال جرد الرصيد المادي السنوي المقرر إجراؤه في الفترة من ١٦ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ومنذ آذار/مارس ٢٠٠٧، أجري ما مجموعه سبع عمليات تفتيش مفاجئ على محطة إثراء الوقود.

٣٢- ومنذ آب/أغسطس ٢٠٠٧، واصلت إيران اختبار آلات طرد مركزي فردية، وكذلك اختبار السلسلتين التعاقبيتين المؤلفتين من ١٠ آلات ومن ٢٠ آلة علاوة على سلسلة تعاقبية مؤلفة من ١٦٤ آلة في المحطة التجريبية لإثراء الوقود. وفي الفترة ما بين ٢٣ تموز/يوليه و٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، لقمت إيران كمية تبلغ ٥ كيلوغرامات من سادس فلوريد اليورانيوم داخل الآلات الفردية؛ ولم يحدث أي تلقيم لمواد نووية داخل السلاسل التعاقبية. وفي الفترة ما بين ١٥ و ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أجرت الوكالة تحققاً من الرصيد المادي في المحطة التجريبية لإثراء الوقود. ورغم أن بعض نتائج العينات لم تَرد بعد، فإن التقييم الأولي للوكالة ينزع إلى تأكيد الرصيد المادي كما أعلنته إيران.

٣٣- ولقد نُشِرت عدة تقارير صحفية تشير إلى تصريحات صادرة عن مسؤولين إيرانيين رفيعي المستوى بشأن إجراء إيران بحوثاً تطويرية واختبارات تتعلق بالطاردات المركزية من طراز P-2 (الفقرة ١٤ من الوثيقة GOV/2006/27). وفي رسالة تلقتها الوكالة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أفادت إيران كتابة بما يلي: "إن إيران قدمت طواعية للوكالة معلومات بشأن حالة الاختبار الميكانيكي (بدون تلقيم سادس فلوريد اليورانيوم) للجيل الجديد من تصاميم أجهزة الطرد المركزي." وأضافت إيران في رسالتها أنها وافقت على أن تناقش مع الوكالة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ مسألة "تبادل المعلومات بشأن الجيل الجديد لأجهزة الطرد المركزي".

جيم- أنشطة إعادة المعالجة

٣٤- واصلت الوكالة رصد استخدام وبناء الخلايا الساخنة في مفاعل طهران البحثي وفي مرفق إنتاج نظائر الموليبدينوم واليود والزينون المشعة، وفي المفاعل البحثي النووي الإيراني (IR-40)؛ وذلك من خلال عمليات التفتيش والتحقق من المعلومات التصميمية. ولم تكن هناك مؤشرات تدل على وجود أنشطة جارية تتعلق بإعادة المعالجة في تلك المرافق.

دال- المشاريع المتعلقة بمفاعل الماء الثقيل

٣٥- في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أجرت الوكالة تحققاً من المعلومات التصميمية في المفاعل IR-40؛ ولاحظت أن تشييد هذا المرفق ماضٍ قُدُماً. ويبدو أن الصور الملتقطة بواسطة السواتل تشير

إلى أن محطة إنتاج الماء الثقيل تعمل حالياً. ويتحتم على الوكالة أن تعتمد على الصور الملتقطة بواسطة السواتل لهذه المحطة، إذ لا يمكنها معاينتها معاينة روتينية بينما لا يزال البروتوكول الإضافي غير منفذ.

هاء- قضايا أخرى متعلقة بالتنفيذ

هاء-١- تحويل اليورانيوم

٣٦- خلال حملة التحويل الراهنة في مرفق تحويل اليورانيوم، التي بدأت في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧، كان قد جرى إنتاج قرابة ٧٨ طناً من اليورانيوم على شكل سادس فلوريد اليورانيوم حتى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وبذلك يصل إجمالي كمية سادس فلوريد اليورانيوم التي أنتجت في مرفق تحويل اليورانيوم منذ آذار/مارس ٢٠٠٤ إلى قرابة ٢٦٦ طناً؛ علماً بأن جميع هذه الكمية ما زالت خاضعة لتدابير الاحتواء والمراقبة الخاصة بالوكالة.

هاء-٢- المعلومات التصميمية

٣٧- في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧ طلبت الوكالة من إيران أن تعيد النظر في قرارها تعليق تنفيذ النص المعدل للبند ٣-١ من الجزء العام من الترتيبات الفرعية الخاصة بها (الفقرات ١٢ إلى ١٤ من الوثيقة GOV/2007/22)[٢]، لكن لم يتم إحراز أي نجاح بشأن هذه القضية.

هاء-٣- أمور أخرى

٣٨- اتخذت الوكالة ترتيبات بشأن الوقود الطازج المتوقع توريده لمحطة بوشهر للقوى النووية في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بغية التحقق منه ووضع الأختام عليه قبل شحن الوقود من الاتحاد الروسي إلى إيران.

واو- موجز

٣٩- إن الوكالة كانت قادرة على التحقق من عدم حدوث تحريف لمواد نووية معلنة في إيران. فقد أتاحت إيران للوكالة معاينة المواد النووية المعلنة، وقدمت التقارير المطلوبة منها بشأن حصر المواد النووية فيما يخص المواد والأنشطة النووية المعلنة. وعقدت إيران ملحقَ مرفقٍ بشأن محطة إثراء الوقود. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن الوكالة لم تتلق منذ بدايات عام ٢٠٠٦ نوع المعلومات الذي كانت إيران تقدمه من قبل بموجب البروتوكول الإضافي وباعتبار ذلك تدبيراً من تدابير الشفافية. ونتيجة لذلك، فإن معرفة الوكالة بمجريات البرنامج النووي الراهن لإيران آخذة في الاضمحلال.

---

٢ البند ٣-١- من الجزء العام من الترتيبات الفرعية بالصيغة المتفق عليها في عام ١٩٧٦ يقضي بوجوب تقديم المعلومات التصميمية عن أي مرفق جديد "عادةً قبل ١٨٠ يوماً من الموعد المحدد لأن يستقبل فيه المرفق المواد النووية لأول مرة"، خلافاً للنص المعدَّل المتفق عليه في عام ٢٠٠٣، الذي يقضي بوجوب تقديم المعلومات التصميمية بمجرد اتخاذ القرار بتشييد مرفق جديد أو الإذن بتشييده، أيهما أسبق.

٤٠- وخلافاً لمقررات مجلس الأمن، لم تعلق إيران أنشطتها المتصلة بالإثراء، حيث استمرت في تشغيل المحطة التجريبية لإثراء الوقود ومحطة إثراء الوقود. كما واصلت إيران إنشاء المفاعل البحثي IR-40 وتشغيل محطة إنتاج الماء الثقيل.

٤١- وهناك قضيتان رئيسيتان متبقيتان تتصلان بنطاق برنامج إيران النووي وطبيعته: برنامج إيران السابق والراهن بشأن الإثراء بواسطة الطرد المركزي، والدراسات المزعومة. وقد تمكنت الوكالة من أن تخلص إلى أن الإجابات المقدمة بشأن برامج الطاردات المركزية، طراز P-1 و P-2، السابقة المعلنة تتسق مع استنباطات الوكالة. غير أن الوكالة ستواصل مساعيها للبحث عن أدلة داعمة، وهي ماضية في التحقق من اكتمال الإعلانات الإيرانية. وتعتزم الوكالة التركيز، في غضون الأسابيع القليلة المقبلة، على قضية التلوث وكذلك على الدراسات المزعومة والأنشطة الأخرى التي يمكن أن تكون لها تطبيقات عسكرية.

٤٢- وقد أتاحت إيران قدراً كافياً من إمكانية مقابلة أفراد معيَّنين وأجابت في حينه على ما وُجِّه إليها من أسئلة، كما قدمت إيضاحات وإسهابات بشأن القضايا المطروحة في سياق خطة العمل. إلا أن تعاونها لم يتجاوز دائرة رد الفعل إلى المبادرة بالفعل. وكما سبق ذكره، فإنه لا غنى عن تعاون إيران الفعال وتحليها بالشفافية التامة كي يتسنى تنفيذ خطة العمل تنفيذاً كاملاً وعاجلاً.

٤٣- وفضلاً عن ذلك، يجب على إيران أن تواصل بناء الثقة بشأن نطاق وطبيعة برنامجها الراهن. وترسيخ الثقة بالطابع السلمي حصراً لبرنامج إيران النووي يتطلب تمكين الوكالة من تقديم توكيدات لا بشأن المواد النووية المعلنة فحسب، بل أيضاً، وبقدر مماثل من الأهمية، بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران. ورغم أن الوكالة ليست لديها معلومات مجسدة، خلاف ما يتم تناوله منها عبر خطة العمل، حول احتمال وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران في الوقت الراهن، فإن الوكالة ليست في وضع يؤهلها ، بدون التنفيذ التام للبروتوكول الإضافي، لأن تقدم توكيدات موثوقة بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران. وهذا هامٌ بوجه خاص على ضوء الأنشطة الإيرانية غير المعلنة طوال ما يقرب من عقدين من الزمن، والحاجة إلى استعادة الثقة في الطابع السلمي حصراً لبرنامجها النووي. لذا فإن المدير العام يحث إيران مرةً أخرى على أن تنفذ البروتوكول الإضافي في أقرب موعد ممكن. كما يحث المدير العام إيران على تنفيذ جميع تدابير بناء الثقة التي طالبها بها مجلس الأمن، بما يشمل تعليق جميع الأنشطة المتعلقة بالإثراء.

٤٤- وسيواصل المدير العام الإفادة عن هذا الموضوع حسب الاقتضاء.